الجزء الأكبر من المصروفات توجّه للمرتبات والدعوم بطريقة لا تخدم تنويع الاقتصاد والنمو المستدام

181 مليار دينار

مصروفات ميزانية الكويت في 10 سنوات..
51,6 ملياراً للرواتب.. و18 ملياراً فقط للإنفاق الرأسمالي!

■ 1,8 مليار دينار فقط معدل الإنفاق السنوي على مشاريع التنمية.. ما يؤشر على خلل كبير في تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد

■ الكويت لا تجاري دول الخليج الساعية لتنويع اقتصاداتها.. مازالت تعتمد على النفط وتنفق غالبية إيراداتها على المرتبات والدعوم

المحلل المالي

شهدت ميزانية الكويت خلال الأعوام الماضية العديد من التحديات، كان أبرزها انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014، وظهور العجز المالي بالميزانية لنحو 5 أعوام مالية متتالية، بالإضافة الى التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الميزانية خلال العام الحالي، وهو الأمر الذي أدى الى استنفاد السيولة الموجودة في صندوق الاحتياطي العام، المصدر الوحيد لسد عجز الميزانية خلال السنوات الماضية، وهو ما دعا الحكومة الى اتخاذ خطوات جادة لترشيد النفقات بالميزانية، سعيا منها لتخفض المصروفات خلال العام المالي الحالي والأعوام المالية المقبلة.

ووفقا لرصد أجرته «الأنباء» للميزانية خلال الـ 10 سنوات الماضية، تبين أن الجزء الأكبر من المصروفات تلك الفترة توجه الى المرتبات ودعم الاستهلاك وتوزيع الثروة النفطية بالطريقة التي لا تخدم تنويع الاقتصاد والتطور والنمو الاقتصادي المستدام، من هنا يتبين أن الكويت لا تجاري الدول الخليجية الأخرى التي تسعى الى تنويع اقتصاداتها، حيث نجحت هذه الدول الى حد بعيد في إرساء ركائز اقتصاد قوي، بالرغم من أنها لاتزال تعتمد على قطاع النفط وتوجه جزءا مهما من إيراداتها النفطية الى دفع المرتبات ودعم السلع الاستهلاكية والخدمات.

مصروفات الميزانية

ووفقا للرصد، فقد بلغت إجمالي مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية (بالفترة من العام المالي 2010/2009 إلى العام المالي 2019/2018)، نحو 181,2 مليار دينار، حيث توجه 44٪ من المصروفات، أو ما يعادل 79,7 مليار دينار الى مصروفات الباب الخامس من الميزانية، وهو المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، والذي يتضمن الرعاية والعلاوة الاجتماعية والرعاية السكنية ودعم المنتجات النفطية وجامعة وبلدية الكويت والتعليم والصحة العامة، وغيرها.

بينما توجه نحو 28,5٪ من المصروفات، أي ما يعادل 51,64 مليار دينار، الى مصروفات الباب الاول من المرتبات، وأيضا بلغ إجمالي مصروفات الباب الثاني من المستلزمات السلعية والخدمات حوالي 27,9 مليار دينار، أي ما يعادل 15,4٪ من إجمالي المصروفات خلال السنوات العشر الماضية.

أما مصروفات الباب الرابع على المشاريع الإنشائية فقد بلغ فقط 18,5 مليار دينار ما يعادل 10٪ من إجمالي الإنفاق، وبمعدل إنفاق سنوي بلغ 1,85 مليار دينار فقط، مما يؤشر على خلل ونقص كبير في المصروفات الموجهة الى تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد والبنية التحتية.

المصروفات إلى الإيرادات

أما نسبة المصروفات الى الايرادات الإجمالية المحصلة للدولة خلال السنوات الـ 15 الماضية، فبلغت 221,5 مليار دينار وبمعدل سنوي للإيرادات المحصلة بلغ 22,15 مليار دينار، فقد بلغت 82٪ من إجمالي الايرادات المحصلة في الميزانية العامة للدولة بينما الجزء المتبقي تحول الى احتياطي الأجيال القادمة وخزينة الدولة.

الأرقام مقلقة، حيث يتبين ان مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية تضخمت من 6,86 مليارات دينار في السنة المالية 2006/2005 الى 21,42 مليار دينار للسنة المالية 2015/2014 ومن بعدها انخفضت الى 18,25 مليار دينار في السنة المالية 2016/2015 والى 17,7 مليار دينار للسنة المالية 2017/2016 لتعود وترتفع تدريجيا الى اعلى مستوياتها على الإطلاق في السنة المالية 2019/2018 حيث سجلت المصروفات 21,85 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة نمو سنوي متراكم في 14 سنة بلغ 8,6٪.

أما المرتبات التي ارتفعت تدريجيا من 1,93 مليار دينار للسنة المالية 2006/2005 الى 5,46 مليارات دينار للسنة المالية 2016/2015 ومن ثم الى أرقام قياسية بلغت 7,18 مليارات دينار للسنة المالية 2019/2018 أي بمعدل نمو سنوي متراكم نسبته 9,8٪، فقد استنزفت ما يعادل 23,3٪ من إجمالي إيرادات الدولة للسنوات المالية العشر الماضية.

أما المستلزمات السلعية والخدمات فهي بدورها استهلكت 12,6٪ من الإيرادات وارتفعت من 1 مليار دينار خلال السنة المالية 2006/2005 الى 3 مليارات دينار للسنة المالية 2018/2019 وبمعدل نمو سنوي متراكم بلغ 7,7٪ خلال تلك الفترة.

بينما الإنفاق على المشاريع الانشائية المطلوب لتطوير الاقتصاد فحصته الأقل بنسبة 8,3٪ فقط وتشير الارقام الى ارتفاع ملحوظ في الإنفاق على المشاريع الانشائية خلال الـ 14 سنة الماضية من 750,5 مليون دينار للسنة المالية 2006/2005 الى 2,61 مليار دينار للسنة المالية 2019/2018 وبنسبة نمو سنوي متراكم 9,3٪.

بينما مصروفات الباب الخامس من الميزانية (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) فقد استهلكت 36٪ من الايرادات في السنوات العشر الماضية وحافظت على مستويات مرتفعة بالرغم من انخفاضها في السنوات الماضية وسجلت 7,62 مليارات دينار في السنة المالية 2019/2018 بعد ان كانت سجلت مستوى قياسيا 11,22 مليار دينار في السنة المالية 2015/2014.

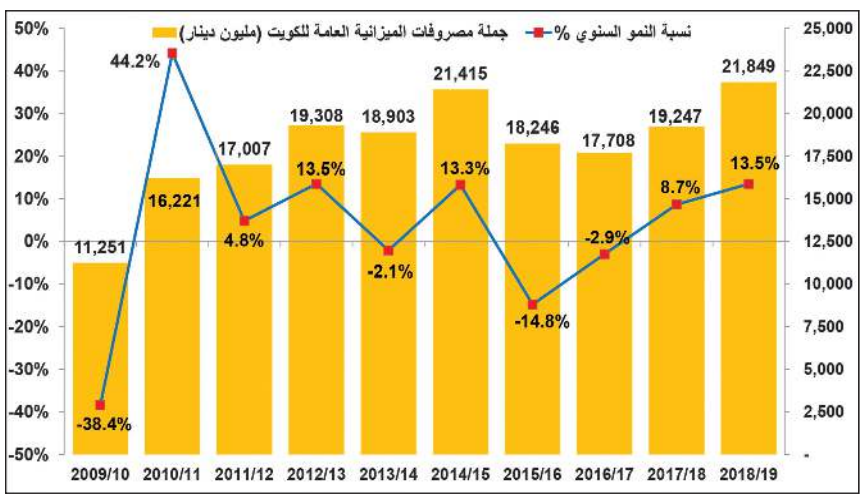

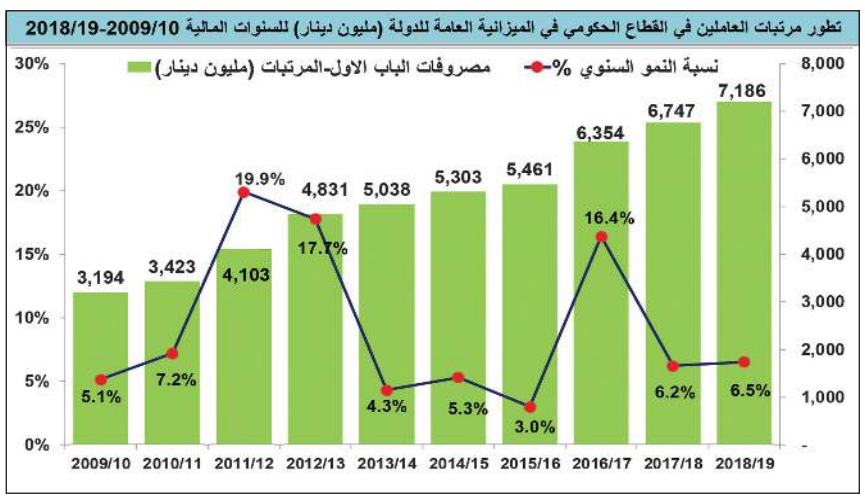

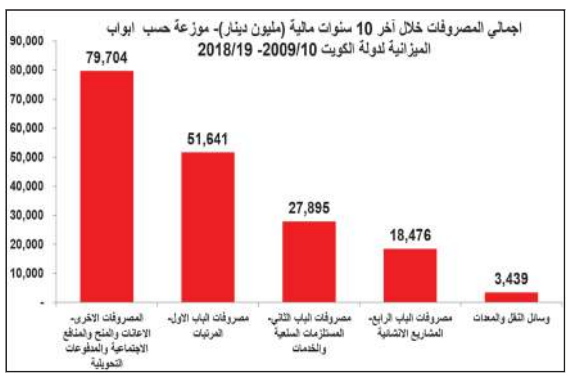

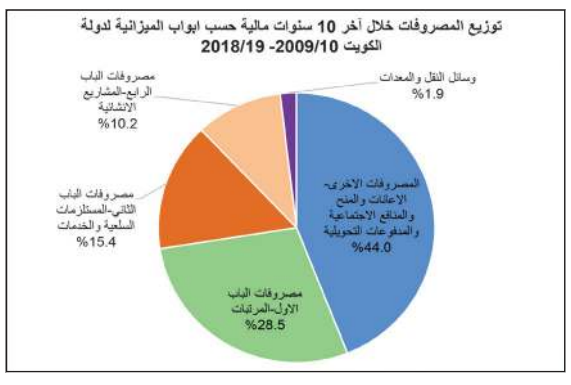

بهدف إعطاء مرونة أكثر لعملية تقييم العقارات التي يتعذر على المقيمين العقاريين تقييمها

«أسواق المال» تعدل تعليمات تقييم الأصول العقارية لدى الشركات المدرجة

أصدرت هيئة أسواق المال يوم الخميس 23 الجاري، القرار رقم (58) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي يشمل تعديل كل من: الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون)، والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية)، والكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أنه ورد في القرار المذكور أعلاه، أحد أهم التغييرات المرتبطة بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، وهو تعديل الملحق رقم (1) «تقييم الأصول العقارية» من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية)،، حيث يهدف هذا التعديل إلى ما يلي:

1 ـ إعطاء مرونة أكثر للشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم في عملية تقييم الأصول العقارية والتي تتم المحاسبة عنها بالتكلفة.

2 ـ إعطاء مرونة أكثر في عملية تقييم العقارات التي يتعذر على المقيمين العقاريين تقييمها.

3 ـ تأكيد أن تقييم الأصول العقارية ينطبق على العقارات المدرجة في بياناتها المالية، والتي تشمل العقارات المملوكة أو المستأجرة من قبل الشركة.

وعلاوة على ذلك، تمت إضافة المادة (2ـ1ـ6) للفصل الثاني (مراجعة حسابات الأشخاص المرخص لهم ونظام الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والمادة (1ـ13ـ1) للفصل الأول (أحكام عامة ونطاق التطبيق) في الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية، للتأكيد على ضرورة قيام الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة باتباع الآلية الواردة في أحكام الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) بشأن تقييم الأصول العقارية.

وقد تخلل إعداد التعديلات على تعليمات تقييم الأصول العقارية العديد من الخطوات، والتي تمثلت في رصد ودراسة عقبات التزام الشركات في التعليمات، حيث نتج عنها إعداد مسودة تعديلات أولية تم عرضها على مراقبي الحسابات المسجلين في الهيئة (استطلاع آراء) لأخذ ملاحظاتهم ورأيهم الفني كونهم طرفا رئيسيا في عملية مراجعة البيانات المالية، وذلك قبل إصدار التعديلات على التعليمات بشكلها النهائي.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى ضرورة التزام الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم بما جاء في القرار رقم (58) لسنة 2020 ابتداء من اعداد البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

«ميد»: طرح عقد خدمات استشارات مشروعي «شمال الزور 2 و3» و«الخيران 1» للمرة الثانية

«الشراكة» تتلقى عروض المقاولين لعقد الخدمات الاستشارية لمشاريع الطاقة والمياه المستقلة

محمود عيسى

تلقت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عروض الشركات المعنية بعقد الخدمات الاستشارية لمشروعي شمال الزور 2 و3 والخيران 1 المستقلين لتوليد الطاقة وتحلية المياه، حيث ذكرت مجلة ميد ان كل فريق مزايد يتألف من شركات استشارات مالية وقانونية وفنية، علما ان هذه المرة هي الثانية التي يتم فيها طرح عقد خدمات استشارات المعاملات لكلا المشروعين. وكانت الهيئة قد طرحت مناقصة العقد لأول مرة في ديسمبر 2018، بعد أن تلقت تعبيرات عن الاهتمام (EOIs) من المطورين قبل شهر من طرحها، ولكن المناقصة قد الغيت في أكتوبر، وبدأت الكويت عملية الطرح لاثنين من مشروعات الطاقة والمياه المستقلة في وقت واحد، بعد ان ألغت في عام 2017 مشروع شمال الزور 2 المستقل للطاقة والمياه المخطط له، والذي تم إلغاؤه بعد 14 شهرا من تقديم العطاءات. وقالت «ميد» انه من المقرر ان يؤدي مشروع شمال الزور 2 و3 المستقل الى الدمج بين المرحلتين الثانية والثالثة المخطط لهما سابقا، وستصل طاقتها لتوليد 2700 ميغاواط من الكهرباء، بالاضافة الى طاقة تحلية 165 مليون غالون امبراطوري من المياه يوميا، اما مشروع الخيران 1 فستبلغ طاقته 1800 ميغاواط من الكهرباء، بالاضافة لتحلية 125 مليون غالون من المياه يوميا.

«مزادات المركبات» في عريفجان.. يرى النور قريباً

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة، ان هيئة مشروعات الشراكة تعمل على قدم وساق للانتهاء من مشروع بناء وتشغيل سوق المزادات للمركبات التابع لوزارة التجارة والصناعة، حيث تعمل الهيئة حاليا على اختيار مستشار فني للمشروع، وذلك بعد توقف الممارسة لأكثر من 7 أشهر بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا.

وقالت المصادر انه تم أخذ موافقة الهيئات التنظيمية للتعاقد مع مستشار فني بعد النجاح في طرح ممارسة المشروع خلال الأسبوع الماضي، حيث سيتم تلقي العروض المالية قريبا وسيتم العمل على وضع التصورات الفنية للمشروع.

وذكرت انه تم وضع خطة للانتهاء من الخدمات الاستشارية للمشروع والإشراف على تنفيذ المشروع لمدة 32 شهرا، وفقا للمادة رقم 17 من قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016، حيث ستتولى الجهة صاحبة الشأن القيام بإجراءات عملية طرح الممارسة العامة وفقا للقانون.